

الإعلان الانتخابي 2018

ملخص

**NUTAR
VI TAGI
SVERIGE**

الإعلان الانتخابي 2018

ملخص

الاقتصاد والعمل والنمو الاقتصادي

يجب أن يكون العمل مُجدياً دائماً

- تخفيض الضريبة على كل شخص يعمل. تُوفّر سياستنا 500 كرونة زائدة في المحفظة كل شهر للعمل العادي بدوام كامل.
- مبدأ بقاء النصف مهم، ولذلك يريد حزب المحافظين تخفيض ضريبة الزيادة في الدخل، من خلال رفع حدّ البلوغ إلى ضريبة الدولة. تخفيض عدد الممرضات والمعلمين ورجال الشرطة الذين يدفعون أكثر من نصف الزيادة في رواتبهم للضرائب.

أكبر إصلاح في المعونات منذ 40 عاماً

- فرض حدّ أعلى للمعونات، بحيث يكون البدء بالعمل مُجدياً دائماً.
- صندوق البطالة عن العمل يجب أن يوفر تأمين التحوّل في حياة العمل بحدود زمنية أكثر وضوحاً.
- وضع حدّ زمني لدعم المشاركة بالأنشطة لمن هو عاطل عن العمل ولكنه قادر على العمل.
- زيادة شروط الأداء مقابل الحصول على دعم الإعالة.
- تعزيز سلسلة إعادة التأهيل في التأمين الصحي، وزيادة الدوافع الباعثة على العودة إلى العمل.

اقتصاد آمن للمسنّين

- تخفيض الضريبة على جميع المتقاعدين في السويد. ينبغي دفع ضريبة متساوية على التقاعد والراتب.
- تخفيض الضرائب على المسنّين الذين يريدون مواصلة العمل، من خلال تعزيز الحسم الضريبي على العمل.
- يجب أن يسري الحسم الضريبي على العمل من عمر 64 عاماً؛ بدلاً من 65 عاماً كما هو الحال اليوم.
- تحسين الحماية المكفولة بموجب الدستور لمن يتقاضون المعاش التقاعدي المكفول.
- رفع حدّ العمر على السلفة الدراسية المركبة وزيادة مبلغ المعونة فيها.

طرق متعددة نحو العمل

- إغلاق مكتب العمل. والاستعاضة عنه بسلطة جديدة أصغر وأكثر فاعلية. والسماح لجهات فاعلة مستقلة لحمل مسؤولية مواءمة الوظائف الشاغرة مع الباحثين عن عمل.
- زيادة الحسم الضريبي على الخدمات المنزلية (RUT) ثلاثة أضعاف ليصبح 75.000 كرونة بالسنة لكل شخص. ويجب أن يشمل الحسم المزيد من الخدمات، بحيث يمكن توفير المزيد من فرص العمل البسيط.
- مزيد من الأماكن في المعهد المهني العالي وفي مدرسة كومفوكس المهنية.
- إلغاء أشكال الدعم الحكومي المعقدة لمختلف أنواع التوظيف – واستبدالها بدعم توظيف مبسّط.

شروط جيدة لقطاع الأعمال

- الحدّ من تعقيدات الأنظمة؛ وبالأخص على الشركات الصغيرة.

- تبسيط أنظمة 3:12 وتسهيل التحويلات من جيل لآخر وانتقال الملكية.
- تعزيز القدرة التنافسية لدى الشركات السويدية من خلال تحسين أنظمة خيار الموظفين في الاكتتاب.
- يجب أن يكون بوسع الشركات تقديم بيانات إلى جميع السلطات من خلال بوابة واحدة فقط؛ بحيث لا تكون هناك حاجة لتقديم البيانات سوى مرة واحدة.
- شروط بسيطة وواضحة ومتكافئة في المناقصات العامة.
- يجب أن تصبح السويد رائدة في العالم في الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التحول الرقمي.
- الشروع في إصلاح ضريبي لتحسين شروط استثمارات الشركات وتخفيض الضرائب على العمل.

تمويل عام قوي واستقرار مالي

- سياسة اقتصادية مسؤولة تحمي نظام السياسة التمويلية.
- الادخار تحسباً لليوم الذي يتراجع في الاقتصاد – تحقيق الهدف من الفائض.
- حماية قوة الصمود في النظام المالي من خلال وجود شروط وأنظمة واضحة.

اقتصاد البلديات وتمويل الرفاهية

- يجب زيادة المخصصات الحكومية إلى البلديات والتنظيمات النيابية للمحافظات.
- يجب أن يكون جزء من الموارد الجديدة مشروطاً بأن تتخذ البلديات إجراءات من أجل الحدّ من تكاليف المعونات وتعزيز تعليم اللغة السويدية للمهاجرين.

القانون والنظام

حضور واسع للشرطة

- توظيف ما لا يقل عن 10.000 موظف في الشرطة حتى عام 2024.
- زيادة رواتب الشرطة بمقدار 3000 كرونة بالشهر وسطيًا.
- يجب أن يتقاضى طلاب مدرسة الشرطة أجرًا، وأن تتوفر الدراسة في أماكن عديدة.
- يجب تزويد الشرطة بتجهيزات حديثة تتناسب مع مهمات عملهم.
- يجب أن تتمكن الشرطة من التركيز على مهمتها الأساسية: أي التدخل عند وقوع الجريمة وإجراء التحقيق والكشف عن الفاعل.
- تشديد العقوبة على الهجمات الموجهة ضد كوادر الشرطة.

تعزيز النظام القضائي

- تعزيز سلطة الادعاء العام والمحاكم السويدية ومصالحة الرعاية الجنائية ومصالحة الجمارك.
- يجب على سلطة الادعاء العام أن تساند الشرطة في أعمال التحقيق بالجرائم.
- وضع حد للهروب. استخدام قيد معصم القدم الإلكتروني عندما يحصل المحكومون بجرائم جسيمة على مأذونية خروج.

مكافحة إجرام العصابات

- تشديد العقوبات إلى حد كبير على إجرام العصابات.
- إلغاء الحسم في العقوبة عند تعدد الجرائم. يجب ألا تكون الجريمة مُجدية على الإطلاق.
- إلغاء الحسم الذي يحصل عليه الشباب في عمر 18 – 21 عامًا؛ فالبالغ الذي يرتكب جريمة يجب أن يُعامل كبالغ.
- إدخال نظام منع التواجد في المكان الذي ارتكب فيه المرء جريمته؛ أي عدم السماح للمجرمين المحكومين بالبقاء في مكان سكنهم القديم ونشر الخوف فيه.
- المراقبة بالكاميرات على نحو فعال، وإلغاء واجب الحصول على الترخيص الذي يُفرض على الشرطة وعلى غيرها من سلطات مكافحة الجريمة.
- توقيف أفراد العصابات الإجرامية مباشرة عند الاشتباه بوقوع جريمة.
- زيادة إمكانية مصادرة موارد المجرمين.

تشديد العقوبة على الجرائم الجنسية

- تشديد العقوبة الدنيا على جريمة الاغتصاب وعلى جريمة التحرش الجنسي الجسيمة.
- يجب أن توجد مجموعة مختصة بالجرائم الجنسية في كل إدارة إقليمية من إدارات الشرطة.
- الحق في الحصول على دعم من وكيل ادعاء مؤهل لمن يتعرض لجرائم جنسية.
- زيادة التعويض عن الضرر على الجرائم الجنسية.
- تمديد فترة التقادم على الجرائم الجنسية، وإلغاء فترة التقادم على الجرائم الجنسية ضد الأطفال.

وضع حد لعصابات السرقة الأجنبية

- تعزيز مصالحة الجمارك من أجل وقف تهريب المخدرات والأسلحة والمسروقات.

- تخويل مصلحة الجمارك بإيقاف وتفتيش المركبات المشتبه بوجود مسروقات فيها.
- تشديد عقوبة جرائم السطو على البيوت لتصبح السجن لمدة سنة واحدة على الأقل.
- يجب أن تؤدي الجريمة إلى الطرد من السويد في أغلب الحالات.
- المواطنون الأجانب الذين يرتكبون جرائم في السويد يجب أن يقضوا عقوبتهم في بلدانهم الأصلية.
- تعزيز عمل الشرطة ضد الجرائم المتوالية.

منع التسوّل

- فرض منع التسوّل على مستوى السويد.
- يجب أن تعمل السويد – ضمن إطار الاتحاد الأوروبي – من أجل تحسين أوضاع المستضعفين من مواطني الاتحاد الأوروبي في بلدانهم، وأن تتحمل تلك البلدان – مثل رومانيا وبلغاريا – المسؤولية عن مواطنيها.

سياسة هجرة متشددة

- يجب أن تستقبل السويد عدداً أقل من طالبي اللجوء مما فعلت في السنوات الأخيرة.
- يجب أن يصبح تصريح الإقامة المؤقتة قاعدة أساسية.
- تشديد شرط الإعالة لهجرة الأقرباء.
- اشتراط الإعالة الذاتية ومعرفة اللغة السويدية للحصول على تصريح الإقامة الدائمة.
- نظام مشترك لتوزيع حصص اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

الإسراع بالاندماج

- زيادة التعليم وإدخال نظام الاختبار المعرفي في الاطلاع على المجتمع السويدي لجميع الوافدين الجدد.
- وجوب الدراسة على الوافدين الجدد الذين يفتقرون إلى التعليم الأساسي.
- العمل بنظام التوظيف المُمدّد للدخول إلى سوق العمل، وهو نوع من التوظيف التعليمي الذي يشمل العمل والممارسة، للوافدين الجدد واليا فعيين حتى سن 23 عاماً الذين لم يحصلوا على الشهادة الثانوية.
- تأسيس مدرسة مهنية للدراسة مدة سنتين مع التركيز على المواد المهنية واللغة السويدية.
- فرض الانتساب إلى روضة أطفال لغوية على أطفال الوافدين الجدد.

إلغاء مجتمع الظل

- زيادة تنفيذ قرارات الطرد من السويد والرقابة على الأجانب داخل السويد.
- يجب القيام بالرقابة على الأجانب داخل السويد كلما أُتيحت الفرصة للشرطة للقيام بذلك.
- زيادة عدد أماكن الاحتجاز إلى حدّ كبير.
- يجب أن يكون قرار الرفض قطعياً. تمديد فترة التقادم في قضايا اللجوء من أربع سنوات إلى عشر سنوات.
- عدم تقديم سوى الرعاية الضرورية وفي الحالات الطارئة فقط للأشخاص المتواجدين في السويد بدون تصريح.

زيادة شروط الحصول على الجنسية

- اشتراط المعرفة باللغة السويدية وبالمجتمع السويدي للحصول على الجنسية.
- الفترة العادية للحصول على الجنسية يجب أن تكون سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات كما هو الحال اليوم.
- إمكانية الحصول على الجنسية على نحو أسرع عندما يعمل المرء ويعيل نفسه بنفسه.
- سحب الجنسية من الذين يرتكبون جرائم جسيمة ضد الدولة أو يقدمون بيانات خاطئة عند تقديم الطلب.

أهلية الاستفادة من الرفاهية

- يجب أن تكون المعونات السويدية والرفاهية مُتاحة من خلال العمل أو العيش الدائم والقانوني في السويد.
- يجب أن تسري أنظمة الأهلية نفسها على الجميع. إلغاء الاستثناءات الممنوحة للاجئين في المعاش التقاعدي المكفول والتعويض المرضي وتعويض المشاركة بالأنشطة.

جذب المزيد من المواهب إلى السويد

- إدخال نظام تأشيرات المواهب للأشخاص الذين لديهم تعليم خاص أو خبرة مميزة.
- وقف طرد الكفاءات. يجب ألا يُجبر الشخص الذي يعمل ويعيل نفسه على مغادرة السويد بسبب الأخطاء البيروقراطية.
- تقصير فترات معالجة القضايا.
- وضع حدّ لأرباب العمل غير الجادين. يجب إدخال سوء استخدام اليد العاملة كتصنيف جديد من تصنيفات الجرائم.

إتاحة الرعاية – تقصير طوابير الرعاية

- إعادة العمل بنظام المليار المخصص لطوابير انتظار الرعاية وتطويره من أجل تقصير طوابير الانتظار.
- تعزيز ضمان الرعاية الطبية. وفي المستقبل يجب أن يحصل المرضى على رعاية أو عملية في الرعاية الطبية المتخصصة في غضون 60 يوماً بعد اتخاذ القرار الطبي، بدلاً من 90 يوماً كما هو الحال اليوم.
- إصلاح الرعاية الأولية، وتطوير رعاية المستوصفات.
- تخصيص شخص مسؤول عن التواصل مع كل مريض.
- الاستفادة من إمكانيات التقنية الرقمية من أجل إتاحة الرعاية على نحو أكبر.

تعزيز رعاية مرضى السرطان بواسطة استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة السرطان

- إعداد استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة السرطان لتشمل أموراً عديدة؛ منها: المزيد من التركيز على الرعاية المتقدمة لمرضى السرطان، وضمان وجود الكفاءات اللازمة، والوقاية من السرطان.
- يجب أن يحصل جميع مرضى السرطان على الرعاية وفق المجرى القياسية للرعاية ضمن الحدود الزمنية المقررة.
- العمل من أجل الحفاظ على المصابين بسرطان مزمن على سلسلة مترابطة من الرعاية.

الأمان في رعاية الولادة

- الاستثمار على نحو كبير في رعاية الولادة والأمومة في جميع أنحاء السويد.
- يجب الربط ما بين حلقات سلسلة الرعاية، أي رعاية الأمومة ورعاية الولادة ورعاية ما بعد الولادة.
- تعليم المزيد من القابلات.
- يجب أن يتمكن عدد كبير من الممرضات من دراسة الاختصاص مع الحصول على قرض دراسي.

الوقاية من الاعتلال النفسي لدى الأطفال واليافعين

- تقصير طوابير انتظار الرعاية للأطفال واليافعين المصابين باعتلالات نفسية.
- تعزيز العمل على الوقاية من الانتحار.
- زيادة كبيرة في موارد الأبحاث المتعلقة بكيفية الوقاية من الانتحار.
- إتاحة أكبر لمرشحات المدارس والمرشحات الاجتماعيات في المدارس.
- تعزيز التعاون بين الرعاية الصحية المدرسية وإدارة الخدمات الاجتماعية وعيادة الطب النفسي.

رعاية المسنين على نحو يحافظ على كرامتهم

- تعزيز الرفاهية على نحو كبير وعام من خلال تقديم المزيد من الأموال للبلديات.
- إعطاء الأولوية للرعاية المتكاملة لمن يعانون من الأمراض أكثر من غيرهم – وهم غالباً المسنون المصابون بأمراض مزمنة عديدة.
- تبسيط تقييم الحاجة إلى معونات، بحيث يتمكن المسنون من الحصول على الدعم – كالخدمة المنزلية مثلاً – على نحو أسرع.
- تعزيز الرعاية الصحية المنزلية المتنقلة.

- وضع شروط للجودة على المستوى الوطني ضمن رعاية المسنين مع تشديد العقوبات على منقذّي الرعاية السيئين.
- تيسير العمل بالأدوات الرقمية في رعاية المسنين، بدون المساس بالكرامة الشخصية.

تعزيز الخدمات الاجتماعية

- إعداد قانون خدمات اجتماعية جديد وعصري.
- يجب أن يتمكن المزيد من سكرتيرات الشؤون الاجتماعية من القيام بالخدمة الخارجية مع الشرطة.
- رفع المتطلبات المعرفية لدى من يعملون مع المستضعفين على نحو كبير من الأطفال والياfecين.
- يجب أن تقوم وحدة خاصة ضمن مصلحة الرعاية الجنائية باستلام المسؤولية من إدارة الخدمات الاجتماعية على الياfecين في عمر 15 – 17 عاماً الذين يرتكبون جرائم جسيمة.
- يجب أن تتوفر شروط عمل جيدة للموظفين في إدارة الخدمات الاجتماعية.
- بيوت العائلة البديلة وبيوت الخفارة يجب أن تكون محترفة.

المدرسة والتربية والثقافة

المزيد من المعرفة في المدرسة

- يجب أن تصبح المدرسة الأساسية لمدة عشر سنوات، وأن تبدأ في سن السادسة.
- زيادة أوقات التعليم في المدرسة الأساسية لمدة ساعة واحدة كل يوم – والبدء بالمرحلة الأساسية الأولى – بحيث يتعلم جميع التلاميذ القراءة والكتابة والحساب.
- يجب أن يجري تصحيح الامتحانات الوطنية مركزياً، لدى مصلحة المدارس مثلاً.
- اختبارات تحديد المستوى لكل التلاميذ اعتباراً من المرحلة الأساسية الأولى.
- يجب أن تتوفر مساعدة في الواجبات المدرسية لكل التلاميذ في الصفوف 4 – 9.
- فرض المدرسة الإجبارية أثناء العطلة على التلاميذ المتخلفين في الصفوف 6 – 9.

كل المدارس يجب أن تكون مدارس جيدة

- يجب إغلاق المدارس السيئة التي لا تعمل على تحسين وضعها، بغض النظر عما إذا كانت خاصة أم تابعة للبلدية.
- يجب على الدولة أن تأخذ المزيد من المسؤولية على عاتقها من أجل وضع حدٍّ للمدارس السيئة.
- إدخال نظام التقييم الخطي لمدى الالتزام بالنظام والترتيب.
- الحفاظ على حق التلاميذ وأولياء الأمور في اختيار المدرسة.

جعل مهنة التعليم جذابة

- المزيد من المعلمين مع زيادة في الرواتب، وبالأخص في المناطق المستضعفة.
- تخفيف الأعباء الإدارية عن المعلمين.
- يجب أن يتمتع المعلمون بحق واضح في التدخُّل عند وجود مشاكل تتعلق بالنظام، كالمشاجرات والتنمُّر.
- برنامج حكومي من أجل جذب معلمين من الخارج.
- تشديد متطلبات القبول في كليات المعلمين ورفع مستوى المعرفة في المواد الدراسية.
- الأشخاص الذين يتمتعون لتوهم بالمعرفة في المواد الدراسية يجب أن يتمكنوا من الحصول على الأهلية على نحو أسرع من خلال دراسة المهام التربوي.

الجامعة والأبحاث في مستوى عالمي

- زيادة التعليم تحت إشراف مباشر من المدرِّسين في الجامعات.
- يجب على كل البرامج التعليمية أن تقدم تقارير بمستوى الجودة وفرص الحصول على عمل بعد التخرُّج، ويجب بيان النتيجة بتراتبية على المستوى الوطني.
- يجب أن تحصل الجامعات والكليات على إمكانيات أكبر لصياغة إجراءات القبول بنفسها.
- تطوير السنة الأساسية التقنية من أجل فسخ المزيد من المجالات أمام دراسة برنامج الهندسة.
- تجب مكافأة الكليات ذات الجودة الأكاديمية العالية والتي تستقبل أعداداً كبيرة من الطلاب الذين ينخرطون بسرعة في سوق العمل.
- توفير ظروف أفضل للاستثمارات الخاصة في الأبحاث والتطوير.

الثقافة والتربية للجميع

- حماية الثقافة من العبث السياسي.
- توسيع المدرسة الإبداعية لتشمل المدرسة الثانوية أيضاً.
- تعزيز حماية حقوق الملكية الأدبية والفنية.
- تطوير دعم الصحافة وتحسينه.
- العمل من أجل إدخال الإرث الثقافي في نظام رقمي. وتشجيع التقنية الجديدة للوصول إلى مجموعات جديدة في كافة أنحاء السويد.
- الاستثمار في تشجيع القراءة لدى الأطفال واليافعين. يجب أن تكون المكتبات العامة متاحة للمزيد من الأطفال واليافعين في المناطق المستضعفة.
- الاستثمار في الثقافة الإبداعية، وتعزيز التواصل الثقافي.
- زيادة شرعية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من خلال المتابعة على نحو أوضح، ومن خلال وضوح أشكال الرقابة على الموضوعية وعدم الانحياز.

استثمار تاريخي في الدفاع

- ينبغي أن تنضم السويد إلى حلف الناتو. إن حلف الناتو هو التعاون الدفاعي الوحيد الذي يعزز أمن السويد والأمن في إقليم بحر البلطيق على نحو جدي.
- زيادة المخصصات الدفاعية بحيث تصبح 2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي بعد عشر سنوات.
- تأسيس مجلس أمن وطني حقيقي في الديوان الحكومي.
- تعزيز الجيش والبحرية وسلاح الطيران. وذلك من خلال إجراءات عديدة؛ منها: تأسيس لواء ثالث آلي في الجيش، والمزيد من الغواصات، والمزيد من الطائرات الحربية العملياتية من خلال زيادة الكفاءة الحربية في نظام طائرات (ياس غرين).
- تحويل القوات التطوعية إلى فرع دفاعي مستقل، مع تزويده بمزيد من الناس وتحسين تجهيزاته ورفع مستوى الكفاءات فيه.

سياسة أوروبية فاعلة من أجل المصالح السويدية

- يجب أن تنتهج السويد سياسة فاعلة في الاتحاد الأوروبي، وأن تكون مشاركة في التعاون الأوروبي وفي الأعمال الأمنية في إقليم بحر البلطيق.
- يجب أن تكون السويد مشاركاً فعالاً في التعاون الدفاعي الأوروبي. يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى سياسة خارجية أقوى.
- يجب تطوير السوق الداخلية في الاتحاد الأوروبي وتعميقها، وبالأخص في مجال الخدمات والاقتصاد الرقمي.
- يجب أن تلعب السويد دوراً مُحرَّضاً في تطوير أعمال الاتحاد الأوروبي في مجال البيئة والمناخ.
- يجب تحسين العمل على مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود.
- يجب على الاتحاد الأوروبي أن يفرض سيطرته الكاملة على حدوده الخارجية. يجب أن يقوم مكتب حماية الحدود الخارجية والسواحل الأوروبية (فرونتيكس) بالدور المطلوب منه.

أولويات واضحة في السياسة الخارجية

- إعطاء الأولوية لإقليم بحر البلطيق، بما في ذلك ألمانيا، والتعاون بين دول الشمال ودول البلطيق من خلال زيادة الحضور الدبلوماسي وتوسيعه.
- تطوير استراتيجية بعيدة المدى من أجل تحقيق السلام والديمقراطية في المناطق المجاورة، ويشمل ذلك زيادة الحضور الدبلوماسي في بلدان الشراكة الشرقية، وفي دول البلقان وتركيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- الحفاظ على الارتباط مع ما وراء المحيط الأطلسي من خلال شبكة عميقة وعريضة من التواصل السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- العمل الدؤوب – على المستوى الثنائي وضمن الاتحاد الأوروبي – من أجل تحقيق عودة الناس الذين جاؤوا إلى السويد ولم يُسمح لهم بالبقاء هنا.
- ضمان أن تكون المعونات فعالة ومشروطة بتحقيق نتائج.

الاستعداد المدني للأزمات على نحو أفضل

- قيادة أزمات حكومية أسرع وأوضح.

- توضيح دور القوات المسلحة أثناء الأزمات المدنية.
- تحسين شروط رجال الإطفاء العاملين بدوام جزئي.
- تحسين ظروف إنتاج المواد الغذائية في السويد من أجل زيادة أمان التموين.
- رفع القدرة الوطنية على مكافحة الحرائق من الجو.

التقانة من أجل الحدّ من الانبعاثات

- حسم مناخى للشركات الصناعية التي تقلل من الانبعاثات على نحو كبير.
- سياسة بحثية حكومية بوسائل هادفة إلى الحدّ الدائم من الانبعاثات في الصناعات الأساسية.
- الاستثمار في البنية التحتية من أجل وسائل النقل الخالية من ثاني أكسيد الكربون، مثل محطات الشحن الكهربائي، مع تقديم الدعم بغض النظر عن نوع التقنية.
- إجراءات فعالة لإجراء تغيير بيئي في الطيران.
- تخفيض تدريجي لضريبة ثاني أكسيد الكربون وضريبة الطاقة على قطاع المناجم.

سياسة مناخية تؤدي إلى نتائج أوضح

- تطوير تجارة الاتحاد الأوروبي مع حقوق الانبعاثات وربطها بالأنظمة التجارية في البلدان الأخرى.
- تركيز أوضح على المناخ في مجال المعونات.
- إعطاء الأولوية للفائدة المناخية القصوى لكل كرونة. يجب بيان مدى الفعالية ضمن موازنة الحكومة.
- معلومات استهلاكية أوضح حول التأثير المناخي والبيئي للمنتجات من منظور الدورة الحياتية.

طاقة مستدامة

- يجب أن تبقى الطاقة النووية جزءاً مهماً من مصادر الطاقة في السويد.
- تحسين شروط الطاقة المائية في السويد.
- تقصير فترات معالجة القضايا المتعلقة بالاستثمارات في الشبكة.
- مواصلة تصدير الطاقة التي لا تستخدم ثاني أكسيد الكربون.
- يجب أن تعمل السويد على إيجاد سوق طاقة مشتركة في الاتحاد الأوروبي.

طبيعة نقية وتعددية بيولوجية

- دعم البلديات التي تستثمر في تنقية العقاقير.
- تشديد أهداف الاسترداد.
- تحسين الرقابة على القمامة الخطيرة وجعلها مستندة إلى مدى خطورتها.
- تحديد هدف وطني لاسترداد الفوسفات.

تماسك السويد

المساواة والحراك الاجتماعي

- توسيع حق الانتساب إلى روضة الأطفال للذين يعيش والدوهم على المعونات.

- المزيد من المعلمين الماهرين في المدارس في المناطق المستضعفة.
- تخفيض الضريبة على العمل وإدخال نظام الحد الأعلى للمعونات، لكي يصبح العمل أكثر جدوى من المعونات دوماً.

سوق إسكان يؤدي الغرض المطلوب منه

- إلغاء الأنظمة التي تؤدي بلا لزوم إلى تصعيب عملية بناء المساكن وتؤخرها وتجعلها غالية الثمن.
- تعزيز التخطيط العام والحد من شروط التخطيط المفصل.
- مراجعة ضرائب الانتقال من أجل زيادة الحركة في سوق الإسكان.
- تخفيض ضريبة التأجيل، وإلغاء سقف التأجيل على نحو دائم.
- إصلاح أنظمة حماية الشواطئ، والمناطق ذات الأهمية الوطنية، ومستويات الضجيج.
- تسهيل التأجير بعقد من الباطن

بنية تحيطة موثوقة ووسائل نقل تؤدي الغرض المطلوب منها

- توسيع السكك الحديدية السويدية والحرص على بقاء السكك الحالية صالحة للاستخدام.
- زيادة الموارد لصيانة الطرق لكي تصبح الطرق أفضل وأكثر أماناً في كافة أنحاء السويد.
- مواصلة توسيع شبكة الإنترنت (بريدباندي).
- تخفيض ضريبة البنزين من خلال إلغاء الزيادة التلقائية على الضريبة.
- إلغاء ضريبة الطيران.

تعزيز القوة التنافسية في القطاعات الخضراء

- تخفيض الضريبة على الديزل في قطاعات الزراعة والغابات.
- إجراء تحقيق خاص حول حق الملكية مع التركيز على القطاعات الخضراء.
- يجب على السويد ألا تضع شروطاً خاصة بها غير ضرورية وغير موجودة في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. تجب مراجعة الشروط الخاصة بالسويد على نحو منتظم.
- تشجيع المطالبة بشرط الحماية الجيدة للحيوانات والرعاية الجيدة للبيئة والحد من استخدام المضادات الحيوية في المناقصات العامة.
- السماح ببيع المشروبات الكحولية من متاجر المنتجين مباشرة.

الصيد المستدام ورعاية الحيوانات البرية

- يجب ألا يتضرر الصيادون وممارسو رياضة الرماية وهواة جمع الأسلحة الملتزمون بالقانون، عندما تدمج السويد توجهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالأسلحة في القانون السويدي.
- تقصير فترات معالجة القضايا المتعلقة بتراخيص الأسلحة.
- يجب اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة أمور الذئاب وطيور الغاق قريباً قدر الإمكان من الناس المعنيين بالأمر.
- تيسير الأمور على الصيادين لبيع اللحوم البرية إلى المستهلك مباشرة.

الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، والحقوق والواجبات

حماية الديمقراطية على نحو أفضل

- إجراء تحقيق خاص بقانون أساسي جديد من أجل تعزيز حماية الفرد والديمقراطية وتمتين دولة القانون أكثر.
- منع الانضمام إلى المنظمات التي تلجأ إلى العنف.

تكافؤ الشروط بين النساء والرجال

- العمل من أجل الحدّ من العمل بدوام جزئي على نحو قسري.
- إعادة النظر في إمكانية جعل معونات الإعالة وتعويض الترسخ فرديةً على نحو أكبر، سواء فيما يتعلق بالدفع أو بطريقة حساب الدعم.
- تيسير إتاحة نظام ملاحظة الأطفال في أوقات العمل غير المريحة.
- الحفاظ على المرونة في تأمين الوالدين.
- ضمان أن يتوفر تعليم الجنس والتعايش كجزء إجباري في تعليم المعلمين.
- دعم الإجراءات الهادفة إلى الحدّ من الفوارق في جودة الرعاية وتوفرها وفي الأبحاث ضمن قطاع الرعاية والصحة بين النساء/البنات والرجال/الصبيان.
- يجب على الرعاية الصحية والطبية ورعاية الأسنان والسلطات أن تصبح أفضل في التركيز على مؤشرات العنف الأسري.
- توضيح مسؤولية البلديات عن المساكن المحمية وكيفية صياغة الحماية.
- يجب إدراج المساواة بين الجنسين كجزء من دورة الاطلاع على المجتمع للوافدين الجدد.
- تجريم ما يُسمى الشرطة الأخلاقية التي تحدّ من الحياة اليومية للبنات والنساء.
- تشديد عقوبة جرائم الشرف من خلال وجود تصنيف خاص بهذه الجرائم.

الدفاع عن حقوق الأشخاص المثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً وغير محددّي الجنس (hbtq)

- زيادة المعرفة بالتشريع المتعلق بجرائم الكراهية في النظام القضائي بأكمله. يجب التحقيق في المزيد من جرائم الكراهية والكشف عن مرتكبيها.
- استحداث تشريع أسري حيادي الجنس.
- السماح بالأمومة البديلة الإثارية.
- استحداث استراتيجيات تتعلق بالأشخاص المثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً وغير محددّي الجنس (hbtq) في البلديات والتنظيمات النيابية للمحافظات.
- تركيز أوضح على المثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً وغير محددّي الجنس (hbtq) في سياسة المعونات.

إدارة حكومية فعّالة

- يجب على السلطات أن تركز على مهامها الجوهرية.
- يجب أن تكون الأهداف قابلة للقياس ومحددة بزمان. وتجب متابعتها سنوياً.
- يجب تخفيض عدد السلطات الحكومية.
- تعزيز العمل على مكافحة الفساد.

- يجب التشديد على مسؤولية الموظفين من خلال زيادة المسؤولية الجزائية عند ارتكاب خطأ وظيفي.
- يجب العمل بنظام التعليم التمهيدي للموظفين الحكوميين.
- يجب أن يحصل المزيد من السلطات على مهمة صريحة للعمل على تبسيط الأنظمة.

مجتمع مدني مستقل

- تعزيز استقلالية المجتمع المدني والحرص عليها.
- يجب أن تتحمل الدولة مسؤولية أكبر من أجل زيادة الأمان والسلامة الجسدية للتجمعات الدينية المستضعفة وأعضائها.
- يجب عدم دفع أموال الضرائب أبداً إلى المنظمات التي لا تشارك المجتمع السويدي في قيمه الديمقراطية الأساسية.